مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الخامس عشر ــ المجلد الثاني
ديسمبر 2018م
ISSN: 2522- 3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing

الأداء المالي للمصارف في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية
(دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأردنية)

مدحت ماجد بصول[1] يوسف هاني عبد الغني[2]

1. جامعة الجنان || لبنان
2. جامعة العلوم الإسلامية العالمية || الأردن

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن مقارنة بتأثيرها على المصارف التقليدية، واستخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة قبل الأزمة المالية العالمية وأثنائها.
وخلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية قبل الأزمة في بعض المؤشرات، أما المصارف التقليدية فقد كان أداؤها أفضل في المؤشرات الأخرى، أما في ظل الأزمة المالية فإن الأداء المالي للمصارف الإسلامية كان أفضل من المصارف التقليدية بمجموعة من النسب منها: نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، والتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وبالتالي على التشغيل، ونسبة ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي، حيث تحسن أداء المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية بالمقارنة مع قبل الأزمة المالية العالمية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية، الأزمة المالية العالمية.

مقدمة:

يعيش العالم أزمة مالية اقتصادية مصدرها النظام الرأسمالي ولقد بدأت تلك الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها سرعان ما انتشرت إلى مختلف دول العالم بصورة عامة، والدول الغربية بصورة خاصة، وكان لها تأثير واضح وكبير على المؤسسات المالية خاصة المصارف التقليدية. وكون المصارف الإسلامية جزء من قطاع المصارف فقد تأثرت بالأزمة المالية، وللوقوف على أثر هذه الأزمة على المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن جاءت هذه الدراسة، حيث سيتم تقييم الأداء المالي للمصارف خلال فترة الأزمة لبيان ذلك الأثر، وذلك من خلال دور المصارف في التشغيل، ودور المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى المؤشرات المالية، وقسمت فترة الدراسة إلى فترتين الأولى قبل الأزمة (2000- 2006) والثانية في ظل الأزمة (2007- 2014).

وتكونت الدراسة من مبحثين، خصص الأول منها لبيان الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية قبل الأزمة، ويتضمن مطلبان، والثاني لبيان أدائها المالي أثناء الأزمة، ويتضمن أيضا مطلبان، وأخيرا النتائج والتوصيات.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما الفرق بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ظل الأزمة المالية ؟ ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما الفرق بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية قبل الأزمة المالية العالمية؟
2. ما الفرق بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية؟

فرضيات البحث:

تشمل هذه الدراسة فرضيتين رئيسيتين هما:

الفرضية (1): لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في الأردن قبل الأزمة المالية العالمية .

الفرضية (2): لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. التعرف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية قبل الأزمة المالية العالمية.
2. التعرف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال معالجته لموضوع حديث نسبياً وهو الأداء المالي للمصارف في ظل الأزمة المالية، وذي أهمية كبيرة لقطاع المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، حيث من المتوقع إفادة قطاع المصارف الإسلامية وذلك من خلال بيان الواقع الاقتصادي للمصارف الإسلامية قبل الأزمة المالية وفي ظل الأزمة المالية ومقارنتها بالمصارف التقليدية.

التعريفات الإجرائية للدراسة:

المصارف الإسلامية: مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا، وتقوم على قاعدتين هما الخراج بالضمان والغرم بالغنم، للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد وأحكام وأولويات الشريعة (العطيات، 2009: 54).

المصارف التقليدية: هي التي تقوم بأعمال الصرافة، وتقديم الخدمات المصرفية، وقبول الودائع بالإضافة إلى منح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضمانات اللازمة ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض (المصري، 1998: 35).

الأزمة المالية: اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها وتمتد آثارها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، ثم يتبعه اضطراب حاد في الأسواق المالية (الأسهم والسندات)، ثم فشل أو انهيار النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية (القروض والودائع المصرفية)، ثم يتبعه تدهور في قيمة العملة (أي فقدان الثقة في عملة البلد) (سعد، 2009: 345)

محددات الدراسة:

- موضوع البحث من المواضيع الحديثة الدراسة.
- صعوبة الحصول على بعض البيانات المالية للموضوع محل الدراسة.
- صعوبة توفر بعض المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية، مما يحدد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.

2- الدراسات السابقة:

1. دراسة (عبد الغني، 2013) بعنوان " **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية**". هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن مقارنة بتأثيرها على المصارف التقليدية، واستخدمت الدراسة النسب المالية لتقييم أداء المصارف قبل الأزمة المالية وأثنائها لبيان أثر الأزمة على الأداء المالي لتلك المصارف، وخلصت الدراسة إلى أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية قبل الأزمة في بعض النسب، أما المصارف التقليدية أدائها أفضل في النسب الأخرى، أما في ظل الأزمة المالية فإن الأداء المالي للمصارف الإسلامية أكثر استقراراً من المصارف التقليدية حيث ارتفع حجم الودائع وصافي الأرباح في المصارف الإسلامية وتحسن أدائها في نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية والقيمة الدفترية للسهم.
2. دراسة (عاصي، 2010) بعنوان" **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الموارد والاستخدامات ودرجة توظيف الموارد، كما هدفت أيضا إلى تحديد طبيعة العلاقة بين درجة تنوع استثمارات المصرف ودرجة المخاطرة، وبيان الرقابة المالية على نشاط البنك الإسلامي الأردني من خلال تقييم أدائه، وتقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء البنك الإسلامي الأردني. وقد خلصت الدراسة إلى إلى أن الأصول (استخدامات الأموال) تنمو بمعدلات متضاعفة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يشير إلى أن البنك الإسلامي الأردني قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي، وزيادة في مصادر الأموال أي حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الجارية، وهذا يعني أن البنك الإسلامي الأردني يحتل مكانة مرموقة في السوق المصرفية الأردنية ويكتسب ثقة المودعين، كما بينت الدراسة وجود توازن نسبي بين جانب الخصوم والأصول، أي أن المصرف قادر على تغطية الخصوم من خلال الأصول، وتوصلت أيضا إلى أن نمو رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل قد نما بشكل تصاعدي ومستمر، الأمر الذي يعزز المركز المالي للبنك الإسلامي الأردني ويجعل المصرف قادرا على تغطية التزاماته وتوظيف موارده في قنوات استثمارية جديدة.
3. دراسة(الحلاق، والعتوم، 2010) بعنوان" **الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي**". هدفت هذه الدراسة إلى بناء تصور عام عن الأزمة المالية العالمية أسبابها وآثارها، واستعرض أهم المحاولات للحد من آثار الأزمة في ضوء الفكر الاقتصادي الوضعي، ومن جانب آخر بينت أن للاقتصاد الإسلامي تصوراً وموقفاً مختلفا من حيث الأسباب والآثار، وهو ما يبرز خصوصية الاقتصاد الإسلامي كجزء من الشريعة الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي قادر على الحد من شدة وتيرة الأزمات المالية، فهو يدخل مزيدا من الانضباط في النظام المالي من خلال إلزام الممول بالمشاركة في المخاطر وربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي ويقلل من الغرر والقمار بإتاحة الائتمان بصورة أساسية لشراء سلع وخدمات حقيقة يمتلكها البائع، كما توصلت الدراسة أن الاستقرار العام في الاقتصاد الإسلامي يعزى للترابط والتناغم بين القطاع النقدي (سوق النقد) والقطاع الحقيقي (سوق السلع) أي أن كلا القطاعين يساهم في استقرار التوازن.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عما سبقتها من دراسات بما يأتي:

أولا: لم تحض المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بدراسة متخصصة لبيان تأثير الأزمة المالية العالمية عليها من الناحية الاقتصادية.

ثانيا: تتناول الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن قبل الأزمة وفي ظل الأزمة المالية العالمية، في حين لم تتناوله أي من الدراسات السابقة .

ثالثا: مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في الأردن قبل الأزمة وفي ظل الأزمة المالية العالمية.

3- منهجية وإجراءات الدراسة:

اعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك اعتماداً على الأدوات التالية: الوسط الحسابي، واختبار (t–test)، وتم استخدام برنامج (SPSS و Excel) لمعرفة الفروق بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية سواء قبل الأزمة المالية العالمية أم في ظل الأزمة المالية.

عينة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على البنك الإسلامي الأردني (1978) والبنك العربي الإسلامي (1996) كون البنكان العاملان في الأردن حتى عهد قريب، لذلك فإن الدراسة تكتفي بدراسة أثر الأزمة على هذين البنكين. ومقارنته بالمصارف التقليدية والمتمثلة بالبنك الأردني الكويتي وبنك الاتحاد، وقد تم اختيار هذين المصرفين لأنهما متقاربان مع المصارف الإسلامية وذلك حسب الأساسين الآتيين: رأس المال المدفوع، وسنة التأسيس أو ما قبل.

حدود البحث:

1. حدود زمانية: فترة الدراسة خلال مدة زمنية امتدت من العام 2000م ولغاية العام 2014م.
2. حدود مكانية: سيكون البحث في المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية.
3. حدود علمية: الأداء المالي للمصارف في ظل الأزمة المالية العالمية" دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأردنية".

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي للمصارف قبل الأزمة المالية العالمية.

يمكن إجمال تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من خلال أثرها على التشغيل في المجتمع، والتسهيلات الائتمانية التي تقدَمها للقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى المؤشرات المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمصارف قبل الأزمة المالية العالمية:

أولا: دور المصارف في التشغيل: لقد ساهمت كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في مجال التوظيف، حيث بلغ عدد العاملين في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية (4740) موظفاً في نهاية 2014م، ويبين الجدول رقم (1) عدد العاملين في كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لعينة الدراسة، حيث بلغ عدد العاملين في المصارف الإسلامية (2846) موظفاً في نهاية 2014م، أما في المصارف التقليدية فقد بلغ عدد العاملين (1894) موظفاً في نهاية 2014م.

الجدول (1) أعداد العاملين في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

أعداد العاملين في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية						
السنة	المصارف الإسلامية			المصارف التقليدية		
	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي	المجموع	البنك الأردني الكويتي	بنك الاتحاد	المجموع
2000	1395	209	1604	554	301	855
2001	1440	207	1647	575	305	880
2002	1402	217	1619	552	309	861
2003	1377	233	1610	542	307	849
2004	1418	232	1650	588	324	912
2005	1457	259	1716	643	344	987
2006	1498	286	1784	894	371	1265
2007	1611	333	1944	786	426	1212
2008	1656	364	2020	856	486	1342
2009	1755	435	2190	846	500	1346
2010	1829	540	2369	892	680	1572
2011	1904	647	2551	927	639	1566
2012	2000	712	2712	937	683	1620
2013	1979	758	2737	977	750	1727
2014	2051	795	2846	1036	858	1894

ونلاحظ من الجدول أن عدد العاملين في المصارف الإسلامية أكبر من عدد العاملين في المصارف التقليدية في جميع السنوات.

ويمكن حساب دور المصارف في التشغيل من خلال ما يلي:

1. نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي.

تستخدم هذه النسبة لبيان حجم العاملين في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي الأردني، ويمكن حساب هذه النسبة من خلال:

(إجمالي العاملين في المصرف ÷ إجمالي العاملين في القطاع المصرفي) × 100%.

ويبين الجدول رقم (2) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي العاملين في المصارف العاملة في الأردن للفترة (2000- 2006):

الجدول (2) نسبة العاملين في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي العاملين قبل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة العاملين في المصارف الإسلامية إلى إجمالي العاملين	نسبة العاملين في المصارف التقليدية إلى إجمالي العاملين
2000	12.28	6.55

السنة	نسبة العاملين في المصارف الإسلامية إلى إجمالي العاملين	نسبة العاملين في المصارف التقليدية إلى إجمالي العاملين
2001	12.72	6.80
2002	12.54	6.67
2003	13.66	7.21
2004	13.42	7.42
2005	13.02	7.49
2006	12.57	8.91
الوسط الحسابي	12.89	7.29
الانحراف المعياري	0.50	0.80
القيمة العليا	13.66	8.91
القيمة الدنيا	12.28	6.55

ويتبين من الجدول، بلغ الوسط الحسابي لمتوسط نسبة العاملين في المصارف الإسلامية (12.89%) بانحراف معياري (0.50%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (13.66%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (12.28%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لمتوسط نسبة العاملين في المصارف التقليدية (7.29%) بانحراف معياري (0.80%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.91%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.55%).

2. أثر التسهيلات الائتمانية على التشغيل.

إن منح التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف للقطاعات الاقتصادية، يساهم في توفير فرص عمل، وهنا سوف يتم تقدير حجم رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد في القطاعات الاقتصادية، وحجم الائتمان الممنوح من المصارف للقطاعات الاقتصادية(*).

ويبين الجدول رقم (3) التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وأثرها على التشغيل قبل الأزمة المالية العالمية (2000- 2006):

الجدول (3) التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وأثرها على التشغيل قبل الأزمة المالية.

السنة	التشغيل في المصارف الإسلامية				التشغيل في المصارف التقليدية			
	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة
2000	29	391	1620	951	684	522	1452	164
2001	28	370	1695	1076	468	370	1171	162
2002	30	567	1980	1080	796	285	1436	169

(*) تحسب قدرة المصرف على تشغيل عامل واحد في إحدى القطاعات الاقتصادية، من خلال قسمة حجم الائتمان الممنوح من المصرف لأحد القطاعات الاقتصادية على حجم رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد في القطاع، ويمكن من خلالها المقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مثلاً: حجم رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد = 60000 ألف دينار وذلك حسب تقدير الباحث، وحجم الائتمان الممنوح من المصرف للقطاع 6000000 مليون دينار، 100عامل سنوياً.

السنة	التشغيل في المصارف الإسلامية				التشغيل في المصارف التقليدية			
	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة
2003	29	617	1987	1967	1107	406	1638	186
2004	41	972	2280	2177	2057	448	2545	239
2005	82	922	3117	3122	2470	697	3960	307
2006	67	967	4158	4156	2599	1438	5967	768
الوسط الحسابي	44	687	2405	2076	1455	595	2596	285
الانحراف المعياري	22	265	919	1204	897	394	1771	219
القيمة العليا	82	972	4158	4156	2599	1438	5967	768
القيمة الدنيا	28	370	1620	951	468	285	1171	162

ويتبين من الجدول، أن إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الزراعة أكبر من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الزراعة، لذا فإن المصارف التقليدية توفر فرص عمل أكثر من المصارف الإسلامية لهذا القطاع.

أما بالنسبة لقطاعين الصناعة والتجارة العامة نلاحظ أن إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية أكبر من المصارف التقليدية، لذا فإن المصارف الإسلامية توفر فرص عمل أكثر من المصارف التقليدية لنفس القطاعين، أما قطاع الإنشاءات فنلاحظ أن حجم التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية متقاربان؛ لذا فإنهما يوفران فرص عمل بشكل متقارب.

ثانيا: دور المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية.

تكمن مساهمة المصارف في الاقتصاد من خلال مساهمتها في توفير التمويل اللازم لكل القطاعات الاقتصادية، حيث تم اختيار أربعة قطاعات في هذه الدراسة؛ قطاع الصناعة ويشمل (الصناعة التحويلية والتعدين)، وقطاع الإنشاءات، وقطاع التجارة العامة، وقطاع الزراعة، وتساهم هذه القطاعات بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مساهمة المصارف في قطاعات اقتصادية أخرى، ويبين الجدول رقم (4) نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الإسلامية والتقليدية إلى إجمالي التسهيلات[(*)] قبل الأزمة المالية العالمية (2000-2006):

(*) نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف (المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية) إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي، حسبت بناءً على المعادلة الآتية:

(التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية لقطاع معين ÷ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي لنفس القطاع) × 100%.

الجدول (4) نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الإسلامية والتقليدية إلى إجمالي التسهيلات قبل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الإسلامية للقطاعات الاقتصادية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المرخصة للقطاعات الاقتصادية (%)				نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التقليدية للقطاعات الاقتصادية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المرخصة للقطاعات الاقتصادية (%)			
	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة
2000	0.14	0.30	1.31	5.13	3.21	0.40	1.17	0.89
2001	0.16	0.28	1.39	5.35	2.66	0.28	0.96	0.81
2002	0.17	0.38	1.55	5.18	4.64	0.19	1.13	0.81
2003	0.18	0.42	1.48	8.89	6.72	0.28	1.22	0.84
2004	0.22	0.60	1.44	8.87	10.87	0.28	1.60	0.97
2005	0.45	0.53	1.61	11.82	13.37	0.40	2.04	1.16
2006	0.28	0.51	1.60	13.01	11.07	0.76	2.29	2.40
الوسط الحسابي	0.23	0.43	1.48	8.32	7.50	0.37	1.49	1.13
الانحراف المعياري	0.11	0.12	0.11	3.26	4.26	0.19	0.51	0.58
القيمة العليا	0.45	0.60	1.61	13.01	13.37	0.76	2.29	2.40
القيمة الدنيا	0.14	0.28	1.31	5.13	2.66	0.19	0.96	0.81

يتبين لنا من الجدول ما يأتي:

1. بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الزراعة (0.23%) بانحراف معياري (0.11%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.45%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.14%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الزراعة (7.50%) بانحراف معياري (4.26%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (13.37%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (2.66%)، وهذا يدل على أن المصارف التقليدية قدمت تسهيلات ائتمانية لقطاع الزراعة أكثر من المصارف الإسلامية.
2. بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الصناعة (0.43%) بانحراف معياري (0.12%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.60%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.28%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الصناعة (0.37%) بانحراف معياري (0.19%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.76%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.19%)، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية قدمت تسهيلات ائتمانية لقطاع الصناعة أكثر من المصارف التقليدية.
3. بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الإنشاءات (1.48%) بانحراف معياري (0.11%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.61%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.31%)، أما في

المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الإنشاءات (1.49%) بانحراف معياري (0.51%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.29%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.96%)، نلاحظ أن حجم التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية لقطاع الإنشاءات متقاربان.

4. بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع التجارة العامة (8.32%) بانحراف معياري (3.26%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (13.01%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (5.13%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع التجارة العامة (1.13%) بانحراف معياري (0.58%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.40%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.81%)، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية قدمت تسهيلات ائتمانية لقطاع الصناعة أكثر من المصارف التقليدية.

إن جُلَ عمل المصارف الإسلامية في المرابحات، التي تقوم على قطاع التجارة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة في المصارف الإسلامية، أما قطاع الزراعة والصناعة فإن المصارف الإسلامية تعزف عن عقود المزارعة والمساقاة والاستصناع.

ثالثا: المؤشرات المالية.

وتتمثل المؤشرات المالية بنسبة موجودات المصرف إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي، ونسبة التسهيلات التي يقدمها المصرف إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي، ونسبة الودائع في المصرف إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي.

1. حصة المصارف من إجمالي الموجودات.

تستخدم هذه النسبة لبيان حجم الموجودات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي الأردني(*)، بالإضافة إلى استخدام معدل النمو(**)، لبيان نمو موجودات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ويبيّن الجدول رقم (5) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي الموجودات في المصارف العاملة في الأردن، ومعدلات نموها (2000- 2006):

الجدول (5) نسبة موجودات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي الموجودات ومعدلات نموها قبل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الموجودات	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة موجودات المصارف التقليدية إلى إجمالي الموجودات	معدل النمو في المصارف التقليدية
2000	6.82	-	6.30	-
2001	6.76	8.65	6.19	7.76

(*) يمكن حساب حصة المصارف من إجمالي الموجودات من خلال المعادلة الآتية:

(إجمالي الموجودات في المصرف ÷ إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي) ×100%.

(**) يمكن حساب معدل النمو في الموجودات في المصارف من خلال المعادلة الآتية:

(السنة الحالية – السنة السابقة) ÷ السنة السابقة × 100% .

السنة	نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الموجودات	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة موجودات المصارف التقليدية إلى إجمالي الموجودات	معدل النمو في المصارف التقليدية
2002	7.43	17.42	6.59	13.73
2003	8.67	21.11	7.07	11.43
2004	8.59	12.47	7.85	25.92
2005	8.29	14.14	9.77	47.38
2006	8.40	16.58	10.49	23.33
الوسط الحسابي	7.85	12.91	7.75	18.51
الانحراف المعياري	0.83	4.31	1.73	14.44
القيمة العليا	8.67	21.11	10.49	47.38
القيمة الدنيا	6.76	8.65	6.19	7.76

ويتبين لنا من الجدول السابق، ارتفاع نسبة الموجودات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وتذبذب معدلات نموها، حيث بلغ متوسط نسبة الموجودات في المصارف الإسلامية إلى إجمالي الموجودات (7.85%) بانحراف معياري (0.83%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.67%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.76%)، أما في المصارف التقليدية فقد بلغ الوسط الحسابي (7.75%) وبانحراف معياري (1.73%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها(10.49%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.76%).

2. حصة المصارف من إجمالي التسهيلات.

تستخدم هذه النسبة لبيان حجم التسهيلات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي الأردني(*)، ويبين الجدول رقم (6) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي التسهيلات في المصارف العاملة في الأردن، ومعدلات نموها(2000- 2006):

الجدول (6) نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي التسهيلات ومعدلات نموها قبل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة تسهيلات المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة تسهيلات المصارف التقليدية إلى إجمالي التسهيلات	معدل النمو في المصارف التقليدية
2000	6.86	-	6.43	-
2001	7.13	13.08	7.48	26.74
2002	7.38	7.31	8.00	10.87
2003	8.07	12.14	9.39	20.29
2004	8.01	16.82	10.55	32.21

(*)يمكن حساب حصة المصارف من إجمالي الموجودات من خلال المعادلة الآتية:

(إجمالي التسهيلات في المصرف ÷ إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي) × 100% .

السنة	نسبة تسهيلات المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة تسهيلات المصارف التقليدية إلى إجمالي التسهيلات	معدل النمو في المصارف التقليدية
2005	8.68	35.49	13.04	54.68
2006	6.65	-3.34	14.30	38.23
الوسط الحسابي	7.54	11.64	9.88	26.15
الانحراف المعياري	0.73	12.80	2.93	15.17
القيمة العليا	8.68	35.49	14.30	54.68
القيمة الدنيا	6.65	-3.34	6.43	10.87

يتبين من الجدول، تذبذب نسبة التسهيلات الممنوحة ومعدلات نموها في المصارف الإسلامية، وارتفاع نسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية، وتذبذب في معدلات نموها، حيث بلغ متوسط نسبة التسهيلات في المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات (7,54%) وبانحراف معياري(0.73%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.68%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.65%)، أما في المصارف التقليدية فقد بلغ الوسط الحسابي (9,88%) بانحراف معياري(2.93%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (14.30%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.43%).

3. حصة المصارف من إجمالي الودائع.

تستخدم هذه النسبة لبيان حجم الودائع في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الأردني[*]، ويبّين الجدول رقم (7) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي الودائع في المصارف العاملة في الأردن، ومعدلات نموها(2000- 2006):

الجدول (7) نسبة ودائع المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي الودائع ومعدلات نموها قبل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة ودائع المصارف التقليدية إلى إجمالي الودائع	معدل النمو في المصارف التقليدية
2000	9.34	-	7.51	-
2001	9.48	7.04	7.25	2.37
2002	10.33	14.55	8.09	19.87
2003	12.05	19.47	8.36	9.99
2004	11.65	10.83	8.89	23.34
2005	11.53	10.92	10.37	32.35

(*) يمكن حساب حصة المصارف من إجمالي الودائع من خلال المعادلة الآتية:

(إجمالي الودائع في المصرف ÷ إجمالي الودائع في القطاع المصرفي) × 100% .

السنة	نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة ودائع المصارف التقليدية إلى إجمالي الودائع	معدل النمو في المصارف التقليدية
2006	12.00	13.63	11.32	21.38
الوسط الحسابي	10.91	10.92	8.83	15.62
الانحراف المعياري	1.17	4.21	1.50	10.56
القيمة العليا	12.05	19.47	11.32	32.35
القيمة الدنيا	9.34	7.04	7.25	2.37

ويتبين من الجدول، ارتفاع نسبة الودائع في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وارتفاع معدلات نموها في المصارف الإسلامية وتذبذب معدلات نموها في المصارف التقليدية، حيث بلغ الوسط الحسابي لنسبة الودائع في المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع (10.91%) بانحراف معياري(1.17%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (12.05%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (9.34%) أما في المصارف التقليدية فقد بلغ (8,83%) بانحراف معياري (1.50%) وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (11.32%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.25%)أي أن نسبة الودائع في المصارف الإسلامية أكبر من نسبة الودائع في المصارف التقليدية.

المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات التحليل الاقتصادي قبل الأزمة المالية العالمية.

سوف يتم التعرف في هذا المطلب على التحليل الإحصائي لنتائج التحليل الاقتصادي قبل الأزمة المالية العالمية، من خلال اختبار الفرضية الأولى:

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05) بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في الأردن قبل الأزمة المالية العالمية.

ويبين الجدول رقم (8) نتائج اختبار (t- test) للتقييم الاقتصادي قبل الأزمة المالية العالمية:

الجدول (8) نتائج اختبار (T- test) للتقييم الاقتصادي للمصارف قبل الأزمة المالية العالمية(%).

التقييم الاقتصادي للمصارف قبل الأزمة المالية العالمية للفترة (2000- 2006)			المصرف	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	مستوى الدلالة
التشغيل	نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي		المصارف الإسلامية	12.89	15.60	2.392
			المصارف التقليدية	7.92		
	أثر التسهيلات الائتمانية على التشغيل.	الزراعة	المصارف الإسلامية	44	-4,161	0.00
			المصارف التقليدية	1455		
		الصناعة	المصارف الإسلامية	687	0.5	0.620
			المصارف التقليدية	595		
		الانشاءات	المصارف الإسلامية	2405	-0.25	0.806
			المصارف التقليدية	2596		
		التجارة العامة	المصارف الإسلامية	2076	4.02	0.00
			المصارف التقليدية	285		

التقييم الاقتصادي للمصارف قبل الأزمة المالية العالمية للفترة (2000- 2006)			المصرف	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	مستوى الدلالة
التسهيلات	دور المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية.	الزراعة	المصارف الإسلامية	0.23	-4.515	0.004
			المصارف التقليدية	7.50		
		الصناعة	المصارف الإسلامية	0.43	0.741	0.475
			المصارف التقليدية	0.37		
		الانشاءات	المصارف الإسلامية	1.48	-0.031	0.975
			المصارف التقليدية	1.49		
		التجارة العامة	المصارف الإسلامية	8.32	5.753	0.001
			المصارف التقليدية	1.13		
المؤشرات المالية	المؤشرات ألمالية	الموجودات	المصارف الإسلامية	7.85	0.139	0.891
			المصارف التقليدية	7.75		
		التسهيلات	المصارف الإسلامية	7.54	-2.055	0.07
			المصارف التقليدية	9.88		
		الودائع	المصارف الإسلامية	10.91	2.893	0.014
			المصارف التقليدية	8.83		

نستنتج من الجدول ما يأتي:

أولا: دور المصارف في التشغيل.

1. نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (2.392%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.
2. أثر التسهيلات الائتمانية على التشغيل:

أ- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في القطاع الزراعة: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0,000%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف التقليدية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (1455).

ب- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في قطاع الصناعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.620%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.

ج- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في قطاع الإنشاءات: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.806%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.

د- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في قطاع التجارة العامة: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة

مستوى الدلالة (α) (0.00%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (2076).

ثانيا: دور المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية.

1. نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع الزراعة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0,004%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف التقليدية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (7.50%).
2. نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع الصناعة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.475%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.
3. نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاءات إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) 0.975%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.
4. نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع التجارة العامة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0,001%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية والتي كان لها أعلى وسط حسابي (8.32%).

ثالثا: المؤشرات المالية.

1. نسبة الموجودات في المصارف إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.891%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.
2. نسبة التسهيلات في المصارف إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0,070%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.
3. نسبة الودائع في المصارف إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث نسبة بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0,014%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (10,91%).

بناء على ما سبق نلاحظ أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية قبل الأزمة المالية في النسب الآتية: نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع التجارة العامة وبالتالي على التشغيل، ونسبة ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية، أما التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الزراعة وبالتالي على التشغيل فقد كان أداء المصارف التقليدية أفضل من أداء المصارف الإسلامية، وتبين أيضا عدم ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف

التقليدية في النسب الآتية: نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، ونسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة وبالتالي على التشغيل، نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الإنشاءات وبالتالي على التشغيل، ونسبة موجودات المصرف إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي، ونسبة تسهيلات المصرف إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي.

المبحث الثاني: التحليل المالي للمصارف في ظل الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للمصارف في ظل الأزمة المالية العالمية.

أولا: دور المصارف في التشغيل.

1. نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي.

سوف يتم حساب نسبة العاملين في المصارف، بنفس الطريقة التي تم حسابها قبل الأزمة المالية العالمية، ويبين الجدول رقم (9) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي الأردني للفترة (2007- 2014):

الجدول (9) نسبة العاملين في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي العاملين في ظل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة العاملين في المصارف الإسلامية إلى إجمالي العاملين	نسبة العاملين في المصارف التقليدية إلى إجمالي العاملين
2007	13.72	8.55
2008	12.72	8.45
2009	13.88	8.53
2010	14.26	9.46
2011	14.71	9.03
2012	15.18	9.07
2013	14.86	9.37
2014	14.65	9.75
الوسط الحسابي	14.25	9.03
الانحراف المعياري	0.79	0.48
القيمة العليا	15.18	9.75
القيمة الدنيا	12.72	8.45

ويتبين من الجدول، أن الوسط الحسابي لنسبة العاملين في المصارف الإسلامية قد بلغ (14.25%) بانحراف معياري (0.79%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (15.18%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (12.72%) أما في المصارف التقليدية فقد بلغ الوسط الحسابي (8,80%) بانحراف معياري (0.48%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (9.03%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (8.45%) أي أن أعداد العاملين في المصارف الإسلامية أكبر من المصارف التقليدية.

2. أثر التسهيلات الائتمانية على التشغيل.

سوف يتم حسابها بنفس الطريقة السابقة قبل الأزمة، ويبين الجدول رقم (10) التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وأثرها على التشغيل في ظل الأزمة المالية العالمية (2007- 2014):

الجدول (10) التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وأثرها على التشغيل في ظل الأزمة المالية(%).

السنة	التشغيل في المصارف الإسلامية				التشغيل في المصارف التقليدية			
	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة
2007	182	1097	3032	7600	2884	742	7520	227
2008	224	1107	5417	8262	3547	1489	6279	263
2009	78	2863	6277	7402	2894	2484	6841	264
2010	217	816	6680	9138	2959	5170	7437	189
2011	299	1543	10057	9765	6178	5089	5644	261
2012	177	2491	10636	9674	6210	4913	7074	360
2013	315	1677	12611	9268	5240	5318	8352	247
2014	397	2180	12430	9785	5496	5624	5321	735
الوسط الحسابي	236	1722	8393	8862	4426	3854	6809	318
الانحراف المعياري	99	730	3523	975	1498	1957	1015	175
القيمة العليا	397	2863	12611	9785	6210	5624	8352	735
القيمة الدنيا	78	816	3032	7402	2884	742	5321	189

يتبين من الجدول، أن إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الزراعة والصناعة أكبر من إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الزراعة والصناعة، وبالتالي فإن المصارف التقليدية توفر فرص عمل أكثر من المصارف الإسلامية.

أما بالنسبة لقطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة نلاحظ أن إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية أكبر من المصارف التقليدية، وبهذا فإن المصارف الإسلامية توفر فرص عمل أكثر من المصارف التقليدية للقطاعين المذكورين.

ثانيا: دور المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية.

يبين الجدول رقم (10) مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة المالية العالمية (2007- 2014):

الجدول (11) نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الإسلامية والتقليدية إلى إجمالي التسهيلات في ظل الأزمة(%).

السنة	نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الإسلامية للقطاعات الاقتصادية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المرخصة للقطاعات الاقتصادية (%)				نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التقليدية للقطاعات الاقتصادية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف المرخصة للقطاعات الاقتصادية (%)			
	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة	الزراعة	الصناعة	الانشاءات	التجارة العامة
2007	0.70	0.47	0.94	18.73	11.08	0.31	2.32	0.56
2008	0.64	0.40	1.42	17.11	10.13	0.54	1.64	0.54
2009	0.20	1.02	1.46	13.90	7.51	0.88	1.59	0.49
2010	0.61	0.25	1.27	15.25	8.38	1.56	1.41	0.32
2011	0.78	0.39	1.74	15.50	16.17	1.28	0.98	0.41
2012	0.42	0.58	1.73	15.46	14.62	1.14	1.15	0.57
2013	0.80	0.36	1.85	14.12	13.34	1.13	1.23	0.38
2014	0.98	0.48	1.64	15.94	13.55	1.24	0.70	1.20
الوسط الحسابي	0.64	0.49	1.51	15.75	11.85	1.01	1.38	0.56
الانحراف المعياري	0.24	0.23	0.30	1.57	3.07	0.41	0.49	0.27
القيمة العليا	0.98	1.02	1.85	18.73	16.17	1.56	2.32	1.20
القيمة الدنيا	0.20	0.25	0.94	13.90	7.51	0.31	0.70	0.32

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

1- بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الزراعة (0.64%) بانحراف معياري (0.24%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.98%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.20%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الزراعة (11.85%) بانحراف معياري (3.07%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (16.17%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.51%)، وهذا يدل على أن المصارف التقليدية قدمت تسهيلات ائتمانية لقطاع الزراعة أكثر من المصارف الإسلامية لكن ليس بفارق كبير.

2- بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الصناعة (0.49%) بانحراف معياري (0.23%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.02%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.25%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الصناعة (1.01%) بانحراف معياري (0.41%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.56%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.31%)، وهذا يدل على أن المصارف التقليدية قدمت تسهيلات ائتمانية لقطاع الصناعة أكثر من المصارف الإسلامية.

3- بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع الإنشاءات (1.51%) بانحراف معياري (0.30%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.85%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.94%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع الإنشاءات (1.38%) بانحراف معياري (0.49%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.32%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.70%)، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية قدمت تسهيلات ائتمانية لقطاع الإنشاءات أكثر من المصارف التقليدية.

4- بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف الإسلامية لقطاع التجارة العامة (15.75%) بانحراف معياري (1.57%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (18.73%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (13.90%)، أما في المصارف التقليدية بلغ الوسط الحسابي لنسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف التقليدية لقطاع التجارة العامة (0.56%) بانحراف معياري (0.27%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.20%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.32%)، وهذا يدل على أن المصارف الإسلامية قدمت تسهيلات ائتمانية لقطاع التجارة العامة أكثر من المصارف التقليدية.

ثالثا: المؤشرات المالية.

1- حصة المصارف من إجمالي الموجودات.

سوف يتم حساب نسبة الموجودات ومعدل النمو بنفس الطريقة التي تم حسابهما فيها قبل الأزمة المالية العالمية، ويبين الجدول رقم (12) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي الموجودات في المصارف العاملة في الأردن، ومعدلات نموها (2007- 2014):

الجدول (12) نسبة موجودات المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي الموجودات ومعدلات نموها في ظل الأزمة المالية العالمية(%).

السنة	نسبة موجودات المصارف الإسلامية إلى إجمالي الموجودات	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة موجودات المصارف التقليدية إلى إجمالي الموجودات	معدل النمو في المصارف التقليدية
2007	8.17	7.62	11.50	21.38
2008	9.25	25.72	10.73	3.65
2009	10.09	16.98	11.25	12.45
2010	10.58	14.77	10.36	0.78
2011	10.68	8.81	9.91	3.09
2012	10.68	4.20	10.59	11.37
2013	10.82	10.37	10.47	7.71
2014	11.42	10.66	10.85	8.62
الوسط الحسابي	10.21	12.39	10.71	8.63
الانحراف المعياري	1.03	6.70	0.50	6.58
القيمة العليا	11.42	25.72	11.50	21.38
القيمة الدنيا	8.17	4.20	9.91	0.78

ويتبين من الجدول، ارتفاع نسبة الموجودات في المصارف الإسلامية وتذبذب معدلات نموها، أما في المصارف التقليدية تذبذب نسبة الموجودات ومعدلات نموها حيث بلغ متوسط نسبة الموجودات في المصارف الإسلامية إلى إجمالي الموجودات (10.21%) بانحراف معياري (1.03%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (11.42%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (8.17%)، أما في المصارف التقليدية فقد بلغ الوسط الحسابي (10.71%) وبانحراف معياري (0.50%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها(11.50%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (9.91%).

2- حصة المصارف من إجمالي التسهيلات.

سوف يتم حساب نسبة التسهيلات ومعدل النمو بنفس الطريقة التي تم حسابهما فيها قبل الأزمة المالية العالمية، ويبين الجدول رقم (13) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي التسهيلات في المصارف العاملة في الأردن، ومعدلات نموها (2007- 2014):

الجدول (13) نسبة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي التسهيلات ومعدلات نموها في ظل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة تسهيلات المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة تسهيلات المصارف التقليدية إلى إجمالي التسهيلات	معدل النمو في المصارف التقليدية
2007	7.19	25.01	14.12	14.21
2008	11.70	87.94	14.10	15.33
2009	15.24	32.98	13.36	-3.29
2010	14.95	6.50	13.02	5.83
2011	14.50	6.38	12.44	4.79
2012	17.55	32.76	12.95	14.21
2013	18.13	8.71	12.80	4.01
2014	19.62	13.99	13.20	8.62
الوسط الحسابي	14.86	26.79	13.25	7.96
الانحراف المعياري	3.96	27.09	0.59	6.43
القيمة العليا	19.62	87.94	14.12	15.33
القيمة الدنيا	7.19	6.38	12.44	-3.29

ويتبين من الجدول، ارتفاع نسبة التسهيلات في المصارف الإسلامية وتذبذب معدلات نموها، أما في المصارف التقليدية تذبذب نسبة التسهيلات ومعدلات نموها، ، حيث بلغ متوسط نسبة التسهيلات في المصارف الإسلامية إلى إجمالي التسهيلات (14.86%) وبانحراف معياري(3.96%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (19.62%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.19%)، أما في المصارف التقليدية فقد بلغ الوسط الحسابي (13.25%) بانحراف معياري(0.59%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (12.44%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (6.43%).

3. حصة المصارف من إجمالي الودائع.

سوف يتم حساب نسبة الودائع ومعدل النمو بنفس الطريقة التي تم حسابهما فيها قبل الأزمة المالية العالمية، ويبين الجدول رقم (14) حصة كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية من إجمالي الودائع في المصارف العاملة في الأردن، ومعدلات نموها (2007- 2014):

الجدول (14) نسبة ودائع المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية إلى إجمالي الودائع ومعدلات نموها في ظل الأزمة المالية(%).

السنة	نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع	معدل النمو في المصارف الإسلامية	نسبة ودائع المصارف التقليدية إلى إجمالي الودائع	معدل النمو في المصارف التقليدية
2007	11.61	5.98	13.06	9.57
2008	12.88	25.64	12.51	13.23
2009	13.71	19.31	13.08	12.13
2010	14.57	17.90	12.06	10.87
2011	14.73	9.51	11.42	8.32
2012	13.43	3.60	11.23	13.65
2013	14.05	10.11	11.79	5.25
2014	14.92	10.15	12.59	3.78
الوسط الحسابي	13.74	12.78	12.22	9.60
الانحراف المعياري	1.10	7.46	0.71	3.63
القيمة العليا	14.92	25.64	13.08	13.65
القيمة الدنيا	11.61	3.60	11.23	3.78

ويتبين لنا من الجدول السابق، ارتفاع نسبة الودائع في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها، أما في المصارف التقليدية نلاحظ تذبذب نسبة الودائع ومعدلات نموها، حيث بلغ الوسط الحسابي لنسبة الودائع في المصارف الإسلامية إلى إجمالي الودائع (13.74%) بانحراف معياري(1.10%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (14.92%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (11.61%) أما في المصارف التقليدية فقد بلغ (12,22%) بانحراف معياري (0.71%) وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (13.08%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (11.23%)أي أن نسبة الودائع في المصارف الإسلامية أكبر من نسبة الودائع في المصارف التقليدية.

نلاحظ ارتفاع نسبة الودائع في المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، فقد بلغ متوسط نسبة الودائع قبل الأزمة (10,91)، أما في ظل الأزمة المالية فقد بلغ (13,74%) وهذا يدل على زيادة الاقبال على المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات التحليل المالي في ظل الأزمة المالية العالمية.

سوف يتم التعرف في هذا المطلب على التحليل الإحصائي لنتائج التقييم المالي في ظل الأزمة المالية العالمية، **من خلال اختبار الفرضية الثانية:**

لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α=0.05) بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية.

ويبين الجدول رقم (15) نتائج اختبار (T- test) للتقييم المالي في ظل الأزمة المالية العالمية.

الجدول (15) نتائج اختبار (T- test) للتقييم المالي للمصارف في ظل الأزمة المالية العالمية(%).

التقييم المالي للمصارف في ظل الأزمة المالية العالمية للفترة (2007- 2014)			المصرف	المتوسط الحسابي	قيمة (t)	مستوى الدلالة
التشغيل	نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي		المصارف الإسلامية	14.25	15.946	0.02
			المصارف التقليدية	9.03		
	أثر التسهيلات الائتمانية على التشغيل.	الزراعة	المصارف الإسلامية	236	-7.893	0.00
			المصارف التقليدية	443		
		الصناعة	المصارف الإسلامية	172	-2.886	0.01
			المصارف التقليدية	385		
		الانشاءات	المصارف الإسلامية	839	1.222	0.01
			المصارف التقليدية	681		
		التجارة العامة	المصارف الإسلامية	886	24.405	0.00
			المصارف التقليدية	318		
التسهيلات	دور المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية.	الزراعة	المصارف الإسلامية	0.64	-10.301	0.00
			المصارف التقليدية	11.85		
		الصناعة	المصارف الإسلامية	0.49	-3.115	0.00
			المصارف التقليدية	1.01		
		الانشاءات	المصارف الإسلامية	1.51	0.624	0.02
			المصارف التقليدية	1.38		
		التجارة العامة	المصارف الإسلامية	15.75	26.984	0.00
			المصارف التقليدية	0.56		
المؤشرات المالية	المؤشرات المالية	الموجودات	المصارف الإسلامية	10.21	-1.220	0.250
			المصارف التقليدية	10.71		
		التسهيلات	المصارف الإسلامية	14.86	1.137	0.292
			المصارف التقليدية	13.25		
		الودائع	المصارف الإسلامية	13.74	3.279	0.00
			المصارف التقليدية	12.22		

نستنتج من الجدول ما يلي:

أولا: دور المصارف في التشغيل.

1. نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.02%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (14.25%).
2. أثر التسهيلات الائتمانية على التشغيل:

أ- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في قطاع الزراعة:: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.00%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف التقليدية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (443).

ب- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في قطاع الصناعة: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.01%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف التقليدية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (385).

ج- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في قطاع الإنشاءات: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0,01%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (6809).

د- أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف على التشغيل في قطاع التجارة العامة: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.00%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (886).

ثانيا: دور المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية.

أ- نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع الزراعة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.001%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف التقليدية حيث كان لها أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (11.85%).

ب- نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع الصناعة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0.00%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (1.01%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.

ج- نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاءات إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0,02%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية والتي كان لها أعلى وسط حسابي (1.38%).

د- نسبة مساهمة المصارف في تقديم التسهيلات الائتمانية لقطاع التجارة العامة إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاع: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.00%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية والتي كان لها أعلى وسط حسابي (15.75%).

ثالثا: المؤشرات المالية.

1- نسبة الموجودات في المصارف إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي: ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.250%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.

2- نسبة التسهيلات في المصارف إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي: ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.292%) وهي ليست ذات دلالة إحصائية.

3- نسبة الودائع في المصارف إلى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي: هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة (0,05%) بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (α) (0.00%) وهي ذات دلالة إحصائية، وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية والتي كان لها أعلى وسط حسابي (13.74%).

بناء على ما سبق نلاحظ عدم ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في النسب الآتية: نسبة موجودات المصرف إلى إجمالي الموجودات، نسبة تسهيلات المصرف إلى إجمالي التسهيلات، وتبين أيضا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ظل الأزمة المالية في النسب الآتية: نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وبالتالي على التشغيل، ونسبة ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع وهذه الفروق تميل لصالح المصارف الإسلامية، أما التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة والزراعة وبالتالي على التشغيل فقد كان أداء المصارف التقليدية أفضل.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة الحالية إلى النتائج الآتية:

1- دلت النتائج على أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية قبل الأزمة المالية في النسب التالية: نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع التجارة العامة وبالتالي على التشغيل، ونسبة ودائع المصرف إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي.

2- كما دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية قبل الأزمة المالية العالمية في النسب التالية: نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العالمين في القطاع المصرفي، ونسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الصناعة وبالتالي على التشغيل، نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الإنشاءات وبالتالي على التشغيل، ونسبة موجودات المصرف إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي، ونسبة تسهيلات المصرف إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي، أما بالنسبة إلى التسهيلات

الإئتمانية المقدمة لقطاع الزراعة وبالتالي على التشغيل فقد كان أداء المصارف التقليدية أفضل من أداء المصارف الإسلامية.

3- كما دلت النتائج على أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية أفضل من المصارف التقليدية في النسب التالية: نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العالمين في القطاع المصرفي، والتسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وبالتالي على التشغيل، ونسبة ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع.

4- كما دلت النتائج على أن الأداء المالي للمصارف التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية أفضل من المصارف الإسلامية في النسب التالية: نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع الزراعة والصناعة وبالتالي على التشغيل، كما دلت النتائج على عدم ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في ظل الأزمة المالية العالمية في النسب الآتية: نسبة تسهيلات المصرف إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي، ونسبة موجودات المصرف إلى إجمالي موجودات القطاع المصرفي.

التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1- توصي الدراسة بضرورة قيام إدارة المصارف الإسلامية الأردنية بزيادة تقديم تسهيلات لقطاع الصناعة والزراعة، من خلال إيجاد آلية لتفعيل كل من عقد المزارعة وعقد المساقاة وعقد المغارسة وعقد الاستصناع لتدعيم قطاع الزراعة وقطاع الصناعة.

2- توصي الدراسة بضرورة عقد ندوات ومحاضرات توضح آلية عمل المصارف الإسلامية من قبل إدارة المصارف الإسلامية، لبيان أدائها في ظل الأزمة المالية العالمية، مما يشجع جمهور المتعاملين على الإقبال عليها .

3- توصي الدراسة بضرورة دراسة موضوع الأداء المالي للمصارف الإسلامية ومقارنته بالمصارف التقليدية على المستوى العربي.

4- توصي الدراسة بضرورة قيام إدارة المصارف التقليدية متابعة التطورات العالمية المتعلقة بالتحليل المالي باعتباره العصب الأساسي للاقتصاد.

5- توصي الدراسة بضرورة قيام إدارة البنوك التقليدية بالتركيز والتبني لقواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التقليدية من أجل الوصول لتقييم أداء مالي سليم.

6- السعي للتركيز على مختلف الصيغ الاستثمارية وذلك من أجل توليد ايرادات متوازنة.

قائمة المراجع:

- البنك الإسلامي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- البنك الأردني الكويتي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، أعداد مختلفة.
- نشرة جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

- الحلاق، سعيد سامي، والعتوم، عامر، "الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.
- العطيات، يزن خلف سالم، "تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية"، دار النفائس، عمان، الأردن، 2009.
- المصري، أحمد محمد، "إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1998.
- بنك الاتحاد، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- سعد، فيفيان بشري خير (2009). النظريات المختلفة في تفسير الأزمات الاقتصادية وأسبابها بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية، من بحوث المؤتمر السنوي الرابع عشر حول الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- عاصي، أمارة، " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، رسالة ماجستير، منشورة على الانترنت، جامعة حلب، حلب، سوريا، 2010.
- عبد الغني، يوسف، " تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية"، بحث منشور في مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2013.
- مقابلة، سهيل عيسى محمد، "تقييم أداء بنك الانماء الصناعي دراسة قياسية (1965- 1994)"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، 1995.

Financial Performance Evaluation of The Islamic Banks as compared with the Conventional banks Operating in Jordan in Light of Global Financial Crisis.

Abstract: The purpose of this study to the statement of the impact of the global financial crisis on Islamic banks operating in Jordan compared to their impact on traditional banks, and the study used a set of indicators to assess the economic performance of the study sample banks before the global financial crisis and during.

The study concluded that the economic performance of Islamic banks is better than conventional banks before the crisis in some of the indicators, while conventional banks perform better in other indicators, but in light of the financial crisis, the economic performance of Islamic banks was better than conventional banks set of ratios, including: the proportion of workers in the bank to the total of the Worlds in the banking sector, and the credit facilities provided for the construction sector and trade sector, the public and thus on employment, the proportion of deposits the bank to total deposits, which improve the performance of Islamic banks in the global financial crisis compared with before the global financial crisis.

Keywords: Islamic banks, Conventional banks, Global Financial Crisis.